

الرجوع عن كل ما قاله في القدرم لان يفيض على رقبته
 في الجدي فانه صلى الله عليه غسل تلك الكسفة قال ليس
 في كل من روي عن القدرم كذا ذكره الشيخ تاج الدين
 الكندي المعروف بالفراج في كرامته صفها في الرتبة
 من زعم انه في القدرم في مسائل التهيؤ الرتبة
 نقله من المرات ونقل عن الامام انه قال لا يحل عد
 القدرم من المنصب وقال الماوردي في التاركة
 الصدقات غير الشافعي جميع رتبته القدرم في الجدي
 الا الصلوات فانه من رتبته من رتبته
 انتهى لكن الذي جرى عليه غير واحد من المتكلمين
 كالشيخ ابن حجر والرازي وغيرهما هو ما قاله الامام النووي
 في كتابه المصير له وكان وجهه وان لم يقنع على من نه
 عليه انه لا يدر من حرمه الشافعي عن القدرم من حيث
 الاحكام جميعه عنه في كل فرد من المتكلمين
 فالرجوع عنه كما هو من حيث المعظم او ما مضى على
 الرجوع منها بخلاف ما لم يوضع له في الجدي وقد
 ذكر الاستنوي نفسه في المرات بعد ما سبق عنه ان

المعد لذلوق القدرم على كبر سنه الى الجدي فقط
 او انها قال ظاهر كلام الاصحاب فاجبت ان ذلك
 منسوب اليها حتى يقال لم ينزلها الا في عذرا ذلك
 قد عاينها قال وفيه تحت مستدرك ما تقدم انتهى
 فهذا يدل على ان الاصحاب لم يعطوا النظر عن القدرم
 من كل وجه وقد رتب في اركان التوسط والفرق بين
 الرخصة والشرع للزوم في ترجمه الله تعالى ما لخصه
 ومنه نقلت حكمي عن الامام النووي رحمه الله تعالى
 انه هم قبل وفاته بقليل غسل الرخصة كما غسل في وقت
 كرامته من تعلقاته فقبل له في مساندة بها الرتبة
 فقال في نفي منها التمسك او كما قال ولم يتفق في حرمه
 وخبره مما بل عجزت عليه المنية قبل اركان التخصيص فرضي
 الله عن من جميع عباده الصالحين انتهى ما
 اردت نقله من التوسط ومن المعلوم ان الامام النووي
 لم يرجع عن كل صفة المذكورة في الرخصة وانما اراد
 بعض المواضع منها وذلك في القواعد ان القدرم
 يرفق ما كانا المراد منه انه يرفق في كل مسألت

الجدي